

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

لا يلزم المرأة كفارة مع العذر فساد صوم المكرهة على الوطء .

قوله ولا يلزم المرأة كفارة مع العذر .

هذا المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب وذكر القاضي رواية تكفر وذكر أيضا : أنها مخرجة من الحج .

وعنه تكفر وترجع بها على الزوج اختياره بعض الأصحاب قاله في التلخيص .  
قلت : وهو الصواب .

قال في الرعاعيتين : وعنده لا تسقط فيكفر عنها .

وقال ابن عقيل : إن أكرهت حتى مكنت : لزمنتها الكفارة وإن غصبت أو أتيت نائمة فلا كفارة عليها .

فائدتان .

إحداهما : الصحيح من المذهب : فساد صوم المكرهة على الوطء نص عليه .  
وعليه أكثر الأصحاب وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وعنه لا يفسد اختياره في الروضة وأطلقهما في مسووك الذهب .  
وقيل : يفسد إن قبلت لا المقهورة والنائمة .

وأفسد ابن أبي موسى صوم غير النائمة .

الثانية : لو جومعت المرأة ناسية فلا كفارة عليها وإن أوجبناها على الناسي .

قال في الفروع : وهو الأشهر و اختياره أبو الخطاب وجماعة وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقيل : حكمها حكم الرجل الناسي على ما تقدم ذكره القاضي وقدمه في الفروع وقال في الفروع : ويخرج أن لا يفسد صومها مع النسيان وإن فسد صومه لأنه مفسد لا يوجب كفارة انتهت

وكذا الخلاف والحكم : إذا جومعت جاهمة ونحوها .

وعنه يكفر عن المعدورة بإكراه أو نسيان أو جهل ونحوه كأم ولده إذا أكرهها وقلنا :  
يلزمها الكفارة